دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

م.د. فاضل جواد الهلالي

المقدمة:

شهد التاريخ الانساني تحولات، ومنعطفات فكرية وثقافية ذات ابعاد انسانية واخلاقية ومدنية وحضارية شاملة، قامت على أساس وجود أفكار ورؤى وتصورات خلاقة طرحها كثيرٌ من الفلاسفة والمفكرين، وذلك في مختلف الأزمنة والعصور، ولعلّ من بين تلك الافكار والرؤى والتصورات الخلاقة التي كان، ومازال لها الأثر الواضح والكبير والملموس في دخول المجتمعات المختلفة في مرحلة تاريخية تتصف بالعقلانية والانسانية والمدنية، وبالرقي والتحضر هي فكرة (التسامح)، هذه الفكرة الخلاقة، التي هي بمثابة المرتكز الأساس للمجتمعات كافة للخروج من دوامة التعصب والكراهية والعنف والعنف المضاد والتطرف والغاء الآخر، للدخول في عالم رحب من الحرية والاخاء والسلام والاحترام المتبادل. إن (التسامح) كقيمة انسانية واخلاقية وثقافية مدنية وحضارية تعد من بين أبرز المفاهيم والافكار والرؤى والتصورات، التي تستعدي طبيعة المرحلة التاريخية، التي يمر بها بلدنا العزيز العراق، لاسيما بعد ما شهده من تحولات ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بعد عام ٢٠٠٣م ولغاية اليوم، حيث إن طبيعة هذه المرحلة التاريخية تستدعي وبإلحاح الوقوف عند هذه القيمة العليا (التسامح) مراجعتها ودراستها وتحليلها، وتحديد السبل والمتطلبات والاليات والادوات والطرق الكفيلة بتفعيلها ونشرها وتوطيتها، بحيث تتحول هذه القيمة وهذه الفكرة الخلاقة (التسامح) من ثقافة نخبوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة، إذ إن مسألة نشر وتوطين الدلالات والابعاد الثقافية والفكرية التي تتضمنها هذه الفكرة (التسامح) بوصفها قيمة انسانية واخلاقية وثقافية مدنية وحضارية، تؤسس لمتطلبات ومقتضيات العيش المشترك في مجتمعنا هي الامكانية الوحيدة التي تمكننا من ضبط اختلافاتنا وتبايناتنا الداخلية بكل تشعباتها وعناوينها الدينية والمذهبية والعرقية والطائفية والسياسية والاجتماعية والفكرية، الخ.

وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء رؤية عقلانية في التعامل على مستوى معتقداتنا وافكارنا وتوجهاتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية، تقوم على أساس وجود دراسات وبحوث علمية متخصصة، تعني ببحث موضوع العلاقة بين عملية نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ودراسته، وذلك من خلال اعتماد اليات علمية وواقعية قابلة للتطبيق التي من شأنها أن تحوَّل هذه الثقافة (ثقافة التسامح) من ثقافة نخبوية خاصة إلى ثقافة مجتمعية عامة.

مشكلة البحث:-

إن مشكلة البحث الرئيسية تتوزع حول محورين أساسيين:

المحور الأول: هو غياب وعدم حضور (لثقافة التسامح) بين المكونات والاطياف والاوساط والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

المحور الثاني: غياب وعدم وجود لمتطلبات واليات نشر ثقافة التسامح في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وذلك على صعد ومستويات مختلفة دينية منها واجتماعية وسياسية وثقافية (فكرية) واعلامية، وهو الأمر الذي أسهم ويسهم في تهديد السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

موضوع البحث:

يتمحور موضوع البحث حول دراسة الدور الذي تقوم به عملية نشر ثقافة التسامح في تحقيق متطلبات ومقتضيات السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م وبحثها.

أهداف البحث: هناك عدة أهداف للبحث، هي كالآتي:

١- بحث ودراسة مضامين مفهوم التسامح، وتشخيص العلاقة بين هذا المفهوم، وموضوع تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي بشكل عام.

٢- بحث ودراسة أهمية نشر ثقافة التسامح في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، لاسيما بعد ما شهده العراق من تحولات ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بعد عام ٢٠٠٣م.

٣- بحث ودراسة العلاقة بين عملية نشر ثقافة التسامح، وتحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ، وذلك من خلال تحويل هذه الثقافة من ثقافة نخبوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة، من خلال اعتماد آليات علمية واقعية قابلة للتطبيق لنشر هذه الثقافة وتوطيتها في العراق، حيث ان هذه الثقافة (ثقافة التسامح) تعد المرتكز الأساس لتحقيق متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي (الفكري).

المبحث الأول: مضامين مفهوم التسامح:

المطلب الأول: مفهوم التسامح:

أولاً: التسامح لغتاً واصطلاحاً:

لما كانت مفردة التسامح تتضمن العديد من المداليل والأبعاد، والجوانب الفكرية منها والثقافية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية والفلسفية ؛ فأن مسالة تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذه المفردة، أو لهذا المصطلح، وبالشكل الذي يسهم في خلق الوعي الاجتماعي السليم به تعد ضرورة من ضرورات هذا البحث ومتطلباته الأساسية ، على ذلك فان مفردة التسامح في اللغة العربية تشير إلى:

سَمّحَ – سَماحاً وسَماحَةً : بَذَّلَ في العُسْرِ واليُسْرِ عن كَرم وسخاء ، و (سَمّحَ): سَماحةً ، وسَمّوحةً ؛ لان وسهل فهو سمحٌ ، وسَميحٌ ، و (سَامَحَهُ) : عفا عنه ، ويقال في الدعاء : سامحَك الله ، ويقال : سامحه بذنبه.

و (تَسّامَحَ) في كذا : تَسّاهَلَ ، و (السَمّاحْ) – بيع السّماح : البيع بأقل من الثمن المناسب ، و (السّمّاحَةُ) : الجود والكّرَمُ ، و (السَمحُ) – يقال : فلانَ سّمُح: جوادٌ سخيّ ، و (السّمحةُ) – يقال : شريعة سمّحةٌ ، فيها يُسر وسهولةٌ[١].

و (سَمَحَ) : – (سَمَاحاً وسَمَاحةً) بالشئ : جاد به ، و (سَمُحَ) : (سَمَاحاً وسُموحاً وسَمَاحة وسُمُوحةً وسَمْحاً وسِماحاً) صار من اهل الجود و (السَّمْح) : جمع سماح : الجواد ، و (السماح) : الإجازة والأذن والتساهل[٢]. ويشير ابن منظور في لسان العرب إلى التسامح والتساهل بوصفها مترادفين[٣].

ويقول الفيروز آبادي في القاموس المحيط: ((المساهلة كالمساحمة، وتسامحو- تساهلو- وتسامح، وساهله- ياسره))[٤].

ولم ترد مفردة " التسامح " في القرآن الكريم مباشرةً ، وانما عبر القرآن الكريم عن مصطلح " التسامح " من خلال ثلاثة مصطلحات ،وهي: (العفو والصفح والمغفرة) ، ويتبين ذلك من خلال قوله تعالى: (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)[٥]، وقوله تعالى: (وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها فَمَنْ عَفا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) [٦]، وقوله تعالى: (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [٧] ، وقوله تعالى : (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَما بَيْنَهُما إِلاَّ بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ)[٨]، وقوله تعالى: (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)[٩]، وقوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ) [١٠]، وقوله تعالى: (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً وَاللهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ) [١١]، وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبائِرَ الإِثْمِ وَالْفَواحِشَ وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) [١٢] .

وفي الحديث النبوي الشريف :

ورد عن أبي كبش العمري أن رسول الله (ص) قال : (لا يعفو عبد عن مظلمة يبتغي بها وجه الله عز وجل الا زاده عزاَ يوم القيامة) [١٣] .

وقوله (ص) : ((ياعقبة بن عامر صل من قطعك ، واعط من حرمك ، واعف عمن ظلمك)) [١٤].

ولعل من أروع ما نُقل عن سيرة سيد الأوصياء وإمام المتقين الامام علي بن أبي طالب (ع) في هذا المجال –التسامح- ، هو ما جاء في عهده (ع) لمالك الأشتر حين ولاه على مصر ، إذ يقول : ((واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً ، تغتنم اكلهم ، فانهم صنفان اما أخ لك في الدين ، واما نظير لك في الخلق ، يفرط منهم الزلل، وتعرِضُ لهم العلل ، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب ان يعطيك الله من عفوه وصفحه ، فانك فوقهم ووالي الامر عليك فوقك ، والله فوق من ولاك ، وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم ،

ولا تنصبن نفسك لحرب الله ، فانه لا يد لك بنقمته ، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته ، ولا تندمن على عفو، ولا تبجحنّ بعقوبة)) [١٥] .

وفي السياق نفسه فان السيرة الطاهرة للأئمة الأطهار من آل بيت النبوة (ع) زاخرة بالمواقف والمضامين الاخلاقية والانسانية العظيمة، التي جسدت أروع المعاني وأنبلها لقيمة (التسامح) بين بني البشر كافة ، فنجد الامام محمد الباقر (ع) ومن خلال مناظرة مع رجل نصراني يثبت أروع صور الحوار العقلاني الهادئ ، الذي يقوم على سعة الصدر واحترام الطرف المقابل ومقدساته ، دون التعرض للخصم بأي إساءة أو أذى ، حتى لو كان الخصم هو الذي يكيل الشتائم والسباب ، ففي هذه المناظرة بين الامام الباقر (ع) وهذا الرجل النصراني ، وبعد أن أفلس وعجز عن رد الحجج، التي طرحها الإمام الباقر (ع) في هذه المناظرة ، حاول هذا الرجل ان يستفز الامام (ع) ويختبره من خلال قوله : أنت بقر ! فأجاب الامام بكل هدوء : ((لا بل أنا باقر)) ، قال : أنت ابن الطباخة ، قال (ع) : تلك حرفتها ، قال : أنت ابن السوداء البذيّةَ ، قال الامام (ع) : ((أنْ كنتَ صدقت غفر الله لها ، وان كنتَ كذبت غفر الله لك)) ، فأسلم النصراني، وصار من محبيه[١٦] .

وفي إطار الدلالة اللغوية لمفردة (التسامح) فان كلمة tolerance أو toleration (باللغة الانكليزية تشير إلى مفردة التسامح باللغة العربية[١٧] .

وعلى الرغم من حداثة تداول هذا المصطلح المحوري والأساسي في عملية بناء الفرد والمجتمع في عالمنا العربي والإسلامي ، إذ إن كثيراً من الظواهر السياسية والثقافية والمجتمعية تؤكد بشكل أو بآخر خلو الساحة العربية والاسلامية اليوم من مقتضيات ولوازم هذه القيمة[١٨]، إلا ان ذلك لم يمنع بعض الباحثين والمهتمين من محاولة تعريف هذا المصطلح وتشخيص دلالاته وأبعاده الفكرية والثقافية والاجتماعية المتنوعة والمتعددة ، وبحسب ما ذهب اليه (ماجد الغرباوي) فان التسامح اصطلاحا يراد به: ((موقفاً ايجابياً متفهماً من العقائد والافكار ، يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والاقصاء ، على أساس شرعية الآخر المختلف دينياً وسياسيا وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته))[١٩].

ويشير (عبد الحسين شعبان) إلى أن مبدأ التسامح: ((هو فكرة اخلاقية ذات بعد سياسي وفكري ازاء المعتقدات والافعال والممارسات، ونقيض فكرة التسامح هو اللاتسامح، أي التعصب والعنف ومحاولة فرض الرأي ولو بالقوة)) [٢٠].

بينما يعد (خالد قطب) : ((ان التسامح كقيمة اخلاقية وحضارية وثقافية رفيعة تعد المدخل الرئيسي لتقدم المجتمعات ، بل يمكن القول ان التسامح هو القيمة التي تجعل الحياة ممكنة)) [٢١]، وقد ذهب الباحث –في محاولة منه– لتعريف مصطلح التسامح الى انه: ((هو قدرة الفرد على تقبل افكار وافعال الآخر واحترامها والتعامل معها بوصفها افكاراً وافعالَ صادرة من انسان عاقل وكامل وفاعل في المجتمع)).

ثانياً: دلالات مفهوم التسامح:

إنّ طبيعة الاحداث والوقائع الخطيرة، التي تمر بها شعوب ودول العالم اليوم، ولاسيما شعوب ودول منطقة الشرق الاوسط ، وتحديدا في بلدنا العزيز العراق ، والتي تشكل بافرازاتها وابعادها وآثارها وتداعياتها مرحلة تأريخية مفصلية جديدة، وذلك على كافة الصعد والمستويات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الفكرية)، التي تتطلب وبشكل ملح وجود مراجعة معرفية شاملة ؛ وذلك على مستوى المفاهيم والتصورات والرؤى والافكار والمتبنيات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية الخ ، التي تقود الفرد والمجتمع ، وتحدد انماط السلوك التفاعلي بينهما ، ومن ثم أنماط السلوك والتعامل والتفاعل المؤثرة في علاقة الفرد والمجتمع مع السلطة الحاكمة ، لاسيما تلك المفاهيم والتصورات والرؤى والافكار والمتبنيات الفكرية والثقافية والاجتماعية المشوهة والمنحرفة التي تدفع الفرد والمجتمع وكذلك السلطة الحاكمة إلى دائرة العنف والعنف المضاد وإلى دائرة الكراهية والتعصب والغاء الآخر وممارسة التطرف بأشكاله وصوره كافة، هذه الدوائر، التي من شأنها ان تجعل مثل هذه المجتمعات غارقة في دوامة الكراهية والعنف والتطرف، وعلى مسار الانحدار والاندثار القيمي والاخلاقي والإنساني.

ولعلنا لا نبالغ كثيراً بالقول عندما نعّد " ثقافة التسامح " هي المرتكز الاساس لكافة المجتمعات للخروج من دوامة الكراهية والعنف والتطرف والغاء الآخر وذلك في كل زمان ومكان، ومن ثم الدخول في عالم رحب من الحرية والاخاء والسلام والاحترام المتبادل، الذي من شانه أن يجعل المجتمعات على مسار الارتقاء الفكري والثقافي ومن ثم الارتقاء الاخلاقي والانساني والاجتماعي والحقوقي والسياسي والاقتصادي الخ.

وفي هذا السياق فان " ثقافة التسامح " تعد من بين ابرز المفاهيم والتصورات والافكار، التي تستدعي طبيعة المرحلة التاريخية، التي تمرُّ بها شعوب ودول العالم اجمع ، ولاسيما شعوب ودول منطقة الشرق الاوسط، وتحديدا أبناء بلدنا العزيز العراق، تستدعي الوقوف عندها ومراجعتها، ودراستها، وتحليلها، وتحديد السبل والآليات والادوات والطرق الكفيلة بتفعيلها ونشرها وتوطينها ، بحيث تتحول هذه الثقافة " ثقافة التسامح " من ثقافة نخبوية خاصة إلى ثقافة مجتمعية عامة ، إذ يلحظ هنا وعلى مستوى التجارب الانسانية أنه من رحم التعصب الديني والقومي والعرقي تبلورت افكار التسامح والتعايش ، ومن تداعيات الحروب واهوالها الكبرى نضجت مفاهيم المحبة، والحوار وقبول الآخر جزءاً لا يتجزأ من الذات والوجود(٢٢).

وإنّ التحدي الحقيقي، الذي تواجهه الانسانية اليوم هو : كيف نجعل من هذه المفاهيم والقيم التي تجسر العلاقة بين فئات وطوائف الشعب المختلفة ، –وفي الوقت نفسه تضبط حالات التنوع والاختلاف– قيماً حاكمة وسائدة ليس على مستوى النخب والاطر الضيقة ، وانما تشكل تياراً مجتمعياً قوياً تتجاوز من خلاله كلّ محاولات التزييف والتهميش وإلغاء الاخر(٢٣) .

حيث إن مشروع نشر " ثقافة التسامح " والعيش المشترك في مجتمعنا هو الامكانية الوحيدة التي تمكننا من ضبط اختلافاتنا وتبايناتنا الداخلية بكل تشعباتها وعناوينها الدينية والمذهبية والعرقية والطائفية والسياسية والاجتماعية .. الخ ، وان استمرار تفجر هذه الاختلافات والتباينات (الدينية والمذهبية والطائفية والسياسية والاجتماعية) ، وذلك بشكل افقي وعمودي من شأنه أن يهدد النسيج الاجتماعي

بأسره[٢٤] ، ويدخل ابناء شعبنا وبلدنا العزيز لاسامح الله في اتون الفتن والصراعات والحروب ، ولا ضبط لهذه الاختلافات والتباينات الا بسيادة " ثقافة التسامح " وضرورات العيش المشترك ، التي هي: العدالة والاحترام المتبادل وصيانة حقوق الانسان واحترامها ٠

وحدها هذه الثقافة ومقتضياتها وأبعادها مخرجاتها ، هي القادرة على الحد من الانهيارات الاجتماعية والسياسية ٠٠ الخ ، وهي التي نتمكن من خلالها إزالة أو محاصرة الاحتقانات والخلافات التي تغذي مظاهر التوتر والعنف في المجتمع[٢٥]، سواء كانت هذه الاحتقانات والتباينات والخلافات ذات طابع مذهبي أم عرقي أم سياسي أم اجتماعي أم ثقافي ، إذ من الصعب تصور تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلد مثل العراق، الذي يتميز بالتنوع العرقي والديني والمذهبي والطائفي والثقافي والسياسي لاسيما إذا تمظهر هذا التنوع ببروز النزاعات والاحتقانات والتباينات والخلافات المذهبية والعرقية والطائفية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، لأن مثل هذه النزاعات والخلافات هي التي تدمر النسيج الاجتماعي والوطني في العراق، ومن ثم عدم تحقيق الاستقرار السياسي في هذا البلد، وذلك بأي حال من الاحوال.

وهذا من شأنه ان يخلق (كانتونات) ضيقة تحاول من خلالها هذه الفئات والأطياف المجتمعية المتنوعة والمتعددة أن تحمي ذاتها من خلال معاداة محيطها، وهو الامر الذي يبين الحاجة الماسة إلى نشر " ثقافة التسامح " بين هذه الفئات والاطياف المجتمعية المختلفة والمتنوعة ويقودها إلى احترام الآخر ، وجوداً ورأياَ وحقوقاً[٢٦] .

وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء رؤية عقلانية في التعامل على مستوى معتقداتنا وافكارنا وتوجهاتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية ٠٠الخ ، هذه الرؤية العقلانية التي تتمظهر بفكرة العيش المشترك ، والذي يعني في حدوده الدنيا ان المجتمعات والأوطان تسع الجميع ، وأن المطلوب ليس محاربة الاخر في افكاره ووجوده الاجتماعي والثقافي والسياسي ، وانما بناء المساحات المشتركة التي تجمع ابناء الوطن الواحد وتنظيمها[٢٧] .

إنّ ارتباط هذا المفهوم (التسامح) بما أفرزته التجربة الغربية في هذا المجال من اسهامات ورؤى وأفكار وتصورات ومازال لها الأثر الواضح والكبير في بيان المضامين والدلالات الفكرية والثقافية والمدنية والحضارية، التي يتضمنها هذا المفهوم (التسامح)، ومن أجل توفير مدخل منهجي لدراسة موضوع (ثقافة التسامح ودورها في تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م) يبدو ضرورياً تناول موضوع (الجذور الفكرية لمفهوم التسامح، وذلك على وفق المنظور الغربي) وهو عنوان المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الجذور الفكرية لمفهوم التسامح وفق المنظور الغربي:

على الرغم من ارتباط موضوع الجذور الفكرية لمفهوم التسامح بالرؤية الغربية لهذا المفهوم ، وما أفرزته التجربة الغربية في هذا المجال ، وذلك منذ ظهور فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر ، التي صاغها وأرسى قواعدها مفكرون من امثال جون لوك وفولتير وكانط وجان جاك روسو وغيرهم ٠

إلاّ ان ما ينبغي الاشارة اليه وتثبيته هنا هو : ((أن النصوص الكبرى للفكر الاسلامي كانت تحتوي على البذور الاولى لفكرة التسامح ، وتدل على الطريق المؤدي الى التسامح بالمعنى الحديث للكلمة)) [٢٨] ، حيث جاءت مفردة التسامح من حيث الدلالة والمعنى من خلال صياغات ومصطلحات مرادفة لها مثل (العفو ، والصفح ، والمغفرة) ، وقد وردت في آيات عديدة في القرآن الكريم ، وكذلك وردت في الحديث النبوي الشريف، وفي سيرة الأئمة المعصومين من آل البيت(ع) ، الأمر الذي يدلل على أنّ الرؤية الاسلامية للتسامح هي رؤية متقدمة سبقت بدلالاتها وابعادها وتجلياتها الصياغات الفلسفية والفكرية الغربية لهذه القيمة (التسامح) ، وهذا يتطلب دراسات وبحوث مخصصة لتناوله وتغطيته بجوانبه الواسعة والعميقة والشاملة ، الأمر الذي يخرج عن متطلبات هذا البحث ومنهجيته٠

ولما كان الفكر الغربي (الأوربي) لا يتردد في ربط منشأ التسامح بصعود فلسفة التنوير، التي برزت في القرن الثامن عشر ، معتبراً أن فكرة الحداثة المادية والفكرية في الغرب ، قد انبثقت وللمرة الاولى في أوربا الغربية عن طريق ظهور فكرة التسامح[٢٩] ، التي طرحها (جون لوك) في كتاباته عن التسامح ، التي

توجت بتأليفه وطرحه لكتابه (رسالة في التسامح) ، حيث تناول (لوك) مفهوم التسامح من حيث النشأة بوصفه مفهوما مقترنا بمحاولة تقريب المسافة بين المذاهب الدينية المتصارعة، التي ترتب على تصارعها والتعصب لكلّ منها ، حروب دينية مدمرة ، ومآسي والوان من الاضطهاد غير الانساني الذي بقيت أوربا تعاني منه ولوقت طويل ٠

وبذلك بقي مفهوم التسامح الذي طرحه (جون لوك) هنا يدور في الاطار الديني بالدرجة الاساس ، ومقترنا في الوقت نفسه بالنزعة العقلانية، التي سعت إلى وضع الافكار والمعتقدات والمسلمات القديمة موضع المسائلة ، وذلك في نوع من محاولة إعادة الاعتبار إلى العقل ومنحه المكانة الاولى في المعرفة وصياغة القيم الفكرية على السواء[٣٠] ٠

وفي هذا السياق قدم (لوك) حججه العقلية التي تتعلق بحرية الايمان والمعتقد لكل إنسان وذلك بقوله : ((ليس لأي انسان السلطة في ان يفرض على انسان آخر ما يجب عليه ان يؤمن به او ان يفعله لأجل نجاة روحه هو ؛ لأن هذه المسألة شأن خاص ولا يعني: أي إنسان آخر ، ان الله لم يمنح مثل هذه السلطة لأي انسان ، ولا لأية جماعة ، ولا يمكن لأي انسان ان يعطيها لإنسان آخر فوقه اطلاقاَ)) [٣١] – بحسب (لوك)– بسبب أن ((الناس في كل الدول معرضون للخطأ ، سواء كانوا حكاما أم كانوا محكومين ، علماء أو أساتذة ، فليس من المعقول ان يوضع الانسان تحت التوجيه المطلق لأولئك الذين يمكن ان يقعوا في الخطأ في مسألة بهذه الخطورة – الخطورة الابدية – انهم ان اساءوا ارشادنا فلن يستطيعوا تعويضنا))٠[٣٢]

هذا من جهة ومن جهة أخرى ذات صلة فان (لوك) يؤكد أنه ((لا فائدة في استعمال القوة لجعل الناس على الجادة المستقيمة نحو النجاة)) [٣٣] ويضيف قائلاً: ((لا يمكن أي إكراه ان يجعل انساناَ يؤمن بضد ما يقتنع به على ضوء عقله واقتناعه)) [٣٤] وهنا يعطي (لوك) بعداَ مدنياَ للتسامح الديني، الذي يقترحه وينشده من خلال ربطه بين التسامح والقاعدة التي يتفق عليها الافراد: (عش ودع الاخرين يعيشون) ، حيث إن التسامح الديني، الذي يطرحه (لوك) هنا يوحي ان في التسامح مع الآراء الدينية الاخرى ، لا

يكون الفرد مطالباً بان يفهم آراء الآخر أو يندمج معها أو حتى يختبرها من الخارج بالنسبة الى الفرد نفسه ، لكن الفرد بدلا من ذلك الا يتدخل تماماً في الممارسات الدينية للآخر ، وكنتيجة للتسامح فان الحق في أن تكون العقائد الدينية للفرد محمية بالنسبة للكل[٣٥]،

ومن خلال طرحه ومناقشته للفضيلة المدنية للتسامح الديني فإن (لوك) ومن خلال رسالته في التسامح قد أكد مسألة غاية في الاهمية على صعيد عملية الفصل بين الدولة والكنيسة ، إذ يذهب الى أن الدولة وجدت للمحافظة على الخيرات والمصالح المدنية مثل : الحياة ، والحرية ، والصحة ، والملكية ٠٠ الخ، حيث ان سلطة الدولة تتسع لأمور مثل هذه ، ولكنها في الوقت نفسه لا تتسع للأمور الخاصة بالاعتقاد الديني ، وهذا يعني إنه لا شأن للحاكم المدني فيما يتعلق بمسألة العناية بالأرواح ، لأن[٣٦] :

-الارواح لم يكلها الله إليه .

-وإن القوة لا يمكن ان تقنع عقول الناس ٠

-وإن البلاد المختلفة تعتنق أدياناً مختلفة ٠

ومن هنا يتضح لنا ا نه لايمكن ان تستخدم قوى الدولة للدفاع عن عقائد دينية معينة لا يمكن ان تستخدم قوة الدولة في مجال تحقيق (الخلاص للأرواح) [٣٧]٠

وبناءَ على هذه الرؤية فان (لوك) يرى أن الكنيسة هي جماعة حرة ارادية ، ينضم اليها الناس لعبادة الله على النحو الذي يعتقدون انه يرضي الله ويحقق لهم نجاتهم ، وهذا يعني ان الكنيسة هي تجمع خاص تستطيع ان تحدد مبادئها الخاصة دون تدخل الدولة ، ويتفق الافراد، الذين يدخلون هذه التجمعات على قبول المبادئ التي تعلمها هذه التجمعات، واكثر من ذلك عندما تعلن هذه التجمعات اعتقادها فيما هو يمثل المبادئ الدينية المناسبة ، إلا أنهم وفي الوقت نفسه لا يستطيعون وباسم الدين الاعتداء على الحقوق والخيرات المادية للآخرين، وذلك بتهديدها وسلبها[٣٨]٠

وهذا يعني: ان مبدأ التسامح عند (لوك) أنما يوحي باتجاه جديد للحياة والتخلي عن اتجاه حياة اخرى[٣٩]، يكون فيه الناس كلهم أحراراً في الاعتقاد كما يرغبون ، طالما أنهم لا ينكرون أساس الحقوق

المدنية للآخرين ، وبهذا تكون نتيجة اتجاه التسامح الذي يوجد كفضيلة مدنية مهمة رفيعة مقتضاها ومفادها تأمين حقوق الاخرين بشكل مباشر[٤٠]، وفي هذا السياق (الجذور الفكرية للتسامح) ، وكما طرحها (جون لوك) في كتابه (رسالة في التسامح) يمكن اجمال أهم الأفكار الرئيسة في هذه الرسالة ؛ وذلك بحسب (عبد الرحمن بدوي) الذي يشير الى امكانية صياغة تلك الافكار وذلك على النحو الآتي[٤١] :

١ ٠ لابد من التمييز الدقيق بين مهمة الحكومة المدنية وبين مهمة السلطة الدينية، واعتبار الحدود بينهما ثابتة لاتقبل أي تغيير ٠

٢ ٠ رعاية نجاة روح كل انسان هي أمر موكول إليه هو وحده ، ولا يمكن ان يعهد بها إلى أية سلطة مدنية او دينية ٠

٣ ٠ لكل انسان السلطة العليا المطلقة في الحكم لنفسه في أمور الدين ٠

٤ ٠ حرية الضمير حق طبيعي لكل انسان ٠

٥ ٠ التجاء رجال الدين إلى السلطة المدنية في أمور الدين أنما يكشف عن أطماعهم في السيطرة الدنيوية ٠

٦ ٠ لا ينبغي للحاكم أن يتسامح مع الآراء التي تتنافى مع المجتمع الإنساني أو مع تلك القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدني ٠

٧ ٠ يستثني (لوك) من التسامح تلك الفرق أو المذاهب الدينية، التي تدين بالولاء لأمير أجنبي ٠

٨ ٠ كذلك ينبغي على الحاكم الا يتسامح مع الملحدين، لأنه لا أمان لمن لا يؤمن بالله٠

٩ ٠ يجب الا تتهم المذاهب المخالفة للمذهب السائد في الدولة بانها بؤر لتفريخ الفتن والوان العصيان ٠

١٠ ٠ ومن أسباب التآمر والفتن استبداد الحاكم ومحاباته لاتباعه ولبني دينه ٠

وتأتي إسهام مفكري عصر النهضة (التنوير) في أوربا في مجال (الجذور الفكرية للتسامح) عند أبرز المنظرين لهذا المفهوم (التسامح) ، وذلك فضلاً عن أطروحة (جون لوك) في هذا المجال (رسالة في

التسامح)، التي تمت الاشارة اليها في الصفحات السابقة ، وذلك بشكل مقتضب للغاية لمقتضيات البحث ومتطلباته المنهجية ، حيث تبرز هنا إسهامة المفكر الفرنسي (فولتير) المتعلقة ب (التسامح)، وذلك من خلال طرحه لكتابه المعروف (قول في التسامح) الذي اطلق فيه عبارته الشهيرة: ((اننا نتوفر على ما يكفي من الدين لكي نكره ونضطهد، ولكننا لا نمتلك منه الا القليل من اجل الحب وتقديم العون للآخرين)) [٤٢] .

وفي كتابه (قول في التسامح) يتساءل (فولتير): ((هل التسامح حق طبيعي أم حق انساني))[٤٣] ؟ ويجيب قائلا: ((لا يمكن للقانون الانساني ان يتأسس في أي حال من الاحوال سوى استنادا الى الحق الطبيعي ، والمبدأ الأسمى ، المبدأ الكوني في هذا وذاك ، هو ذاته في الارض كلها لا تقم بما لا تود أن يقوم به الاخرون ضدك)) [٤٤]، والحال أننا لانعرف كيف يمكن لرجل ، بحسب هذا المبدأ ان يقول لرجل آخر ((آمن بما أؤمن به ، أو سأعرّضك للهلاك، آمن أو سأحقد عليك ، آمن او سأسئ اليك بما استطعت اليه سبيلا ، أيها الوحش أنت لا تؤمن بديني ، اذن لا دين لك ستسئ إلى جيرانك ومدينتك واقليمك...)) [٤٥]

وبهذا فان (فولتير) يعتبر انه : ((اذا كان من الحق الانساني ان يتصرف المرء بهذه الطريقة ، فعلى الياباني اذن ان يكره الصيني، ويحكم بالاعدام على السيامي ٠٠٠ ويمكن للفارسي بدوره ان ينكل بالتركي ، وجميعهم يمكن ان ينقضوا على المسيحي ، هؤلاء الذين اقتتلوا طويلا فيما بينهم)) [٤٦]، حيث انه بحسب (فولتير) : ((إنّ الحق في التعصب هو حق عبثي وهمجي ، أنه قانون النمور ، وهو رهيب حقاً ، ذلك أن النمور لا تمزق فريستها إلا من أجل الأكل ، ونحن نمزق بعضنا بعضا من اجل فقرات من نصوص دينية)) [٤٧] .

وفي اشارة إلى مسألة التعصب التي هي الضد النوعي (الفكري) لمسألة التسامح يؤكد (فولتير) انه : ((يجب ان نعرف ان التعصب أصبح مثار سخرية في أعين بسطاء الناس ، وستكون هذه السخرية ذاتها حاجزاً منيعاً أمام شطط كل الطوائف ، لقد ولى الزمن الماضي كما لو أنه لم يكن ابداً ، يجب ان ننطلق دائماً من النقطة التي وصلنا اليها ، ومن تلك التي بلغتها الأمم الأخرى)) [٤٨] ، ويضيف الى ذلك قائلاً :

((انه زمن التقزز والتخمة ، او ان شئتم زمن العقل ، الذي يمكن ان ننظر اليه باعتباره مرحلة هدوء عام وضمانة عليها ، ان التنازع مرض وبائي هو الان في نهاياته ، وهذا الطاعون الذي شفي منه الناس لا يتطلب سوى نظام معتدل ٠٠٠ ان الانسانية تقتضي ذلك ، والعقل ينصح به ، ولا يمكن للسياسة ان تخاف منه)) [٤٩] ٠

ان دلالة هذه الافكار التأسيسية لقيمة التسامح ومضمونها وإعلاء مكانة العقل في ترسيخ هذه القيمة وعملية الربط بين مجالها ومضمونها الديني وبين مجالها ومضمونها المدني من خلال ابراز الفضيلة المدنية للتسامح ، هي التي دعت (روسو) إلى اعتبار عصر التنوير هو ملهم التربية والعلوم والفنون ، من خلال تثبيته وتأكيدة على ان الاعتقاد في التقدم يقوم عبر العلم والعقل[٥٠] ، وفي هذا السياق تأتي اسهامة المفكر الالماني (كانط ١٧٢٤ / ١٨٠٤) ، لإبراز الدلالات والمضامين والأبعاد التي أفرزها عصر التنوير بالحديث عن التسامح عند المسؤول السياسي الذي يعطي لشعبه الحرية في اعمال عقله وضميره ومجهوده الخاص للتعمق في المسائل العقائدية ، من خلال محاولة الوصول ومن ثم الحصول على فهم ذاتي للمعاني الموجودة في النصوص ٠

حيث إن هذه الفكرة تترجم مبدأ ضرورة القراءة المكررة والتأويل المتواصل للنصوص المرجعية في كل مجتمع، ومن قبل كل فرد وهو اقتناع من (كانط) في قدرة كل انسان على استعمال عقله وفهم المعاني الدينية دون فرض قراءة واحدة أو تأويل معين[٥١] ، ومن هنا يتضح ان (كانط) يربط بين (التنوير) بمدى انتشار مبدأ التأمل الذاتي ، في المسائل والأمور المصيرية واليومية، وبمدى احترام مبدأ النقد، وطرح الاشكاليات ومعالجتها بصورة جدلية في المعنى الارسطي للكلمة[٥٢].

إنّ محاولة الباحث دراسة موضوع (مضامين مفهوم التسامح) وذلك على مستوى المفهوم الدلالة اللغوية والاصطلاحية للتسامح) وكذلك على مستوى الدلالات التي يحملها ويتضمنها هذا المصطلح (التسامح) فضلاً عن تناول موضوع (الجذور الفكرية للتسامح) وذلك على وفق المنظور الغربي، هي من المتطلبات

المنهجية لهذا البحث ؛ وذلك للولوج في دراسة موضوع (العلاقة بين نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م وبحثها) وهو عنوان المبحث الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني: العلاقة بين ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام٢٠٠٣م:

المطلب الأول: أهمية نشر ثقافة التسامح في تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

لما كان التسامح هو نتاج اجتماعي انساني يتخذ من مبدأ الحوار أسلوباً للتعاملات والعلاقات الانسانية ، حيث إنه يعبر هنا عن الحالة المثلى للحياة المدنية التي تتوق اليها المجتمعات البشرية وذلك في كل زمان ومكان ، لذلك فان ثقافة التسامح تقوم وبالدرجة الاساس على عملية التوعية والتثقيف ، حيث يبرز هنا الجانب التثقيفي بوصفه جوهر العملية، التي يتم من خلالها تحويل قيمة التسامح من مجرد مفهوم نظري (فكري) ، إلى سلوك وممارسة اجتماعية يمارسها الأفراد والجماعات تجاه بعضهم بعضاً في مختلف المجالات والجوانب الدينية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية (الفكرية) ٠٠٠ الخ ٠

مما يتطلب وجود عملية تدريب يومي للذات على اللين ، من خلال ممارسة قيم السماحة والمثل العليا ، ومن خلال تحقيق سلوك منفتح ومتسامح معترف بالآخر اعترافه بالذات ، وهنا يبدو التسامح ضروريا لدفع ما لدى البشر من استعداد للعداوة والتنافر والتعصب والكراهية[٥٣]، وفي هذا السياق تبرز اهمية تشخيص ودراسة العلاقة بين عملية نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي ، لاسيما في بلدنا العزيز العراق وذلك بعد التحولات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية (الفكرية) التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ م ، والتي اشرت الى حد كبير نعتقد الى غياب وعدم حضور لثقافة التسامح وذلك على مستوى الافراد والجماعات وعلى مستوى شرائح وفئات واطياف ومكونات المجتمع العراقي المختلفة.

وفي السياق نفسه فأنه يمكن تأشير غياب وعدم وجود لآليات نشر هذه الثقافة وذلك على صعيد وجوانب عدة دينية منها واجتماعية وسياسية وثقافية (فكرية) واعلامية ٠٠ الخ ، وهو الامر الذي يهدد السلم الأهلي والمجتمعي في العراق ، وذلك على مستوى الحاضر والمستقبل ، حيث إن هذا المفهوم (السلم

الاهلي والمجتمعي) من الأهمية بمكان بحيث ((لم يعد يقتصر على عدم وجود حرب ، بل اصبح هناك السلم الخارجي والداخلي ، وهو التعايش السلمي بين افراد المجتمع الواحد ، والذي يتمثل باشباع حاجات الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سعياً الى خلق نموذج للتعاون والدمج بين التجمعات البشرية الرئيسية وغياب العنف ، مما يوفر أرضية مناسبة للقضاء على مسببات الصراع وحل الخلافات والتفاهم ، وبالتالي بناء السلام المطلوب ، فعملية السلم لا تتوقف عند حد صناعته وحفظه ، بل تتعدى ذلك الى بنائه بمعالجة الاسباب الجذرية للصراع وتغيير كافة الهياكل والانظمة التي ساهمت في انتاج الازمة ، كما ان غياب التعايش الاهلي يعني تشظيا للإرادة المشتركة والذاكرة الجمعية ، وهذا هو المعنى الرديف لضياع الهوية وفقدان الوطن لدوره ورسالته)) [٥٤] .

ولما كان العراق دولة تتميز بالتنوع العرقي والديني والمذهبي والثقافي .. الخ، وهو الامر الذي يتطلب حضوراً حقيقياً وملموساً لثقافة التسامح ومتطلبات وآليات نشرها لتكون ثقافة مجتمعية عامة تتسع لكل هذا التنوع العرقي والديني والمذهبي والثقافي ... الخ ، الموجود في العراق، وذلك من خلال اشاعة ثقافة قبول واحترام الآخر بكل خصوصياته وتطلعاته ومصالحه وتوجهاته الثقافية والسياسية والاجتماعية ... الخ، المبني على أسس المواطنة والعيش المشترك، والارتكاز عل حل كافة المشاكل بالحوار، وذلك على قاعدة الاحترام المتبادل ، بعيدا عن لغة الاقصاء والتهميش والتعصب التي تولد الكراهية والعنف والعنف المضاد، الأمر الذي من شأنه أن يعزز السلم الاهلي والمجتمعي ويحافظ على النسيج الاجتماعي العراقي ، الذي يشكل شرطا موضوعياً ومحورياً لازما في عملية بناء أسس الدولة المدنية، ومؤسساتها الدستورية والديمقراطية .

وعلى اساس ما تقدم فان الدراسات والبحوث، التي تعنى بموضوع تشخيص ودراسة العلاقة بين نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي ، من الأهمية بمكان بحيث إنها أصبحت ضرورة ومطلباً اساسياً من متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل بلد من بلدان العالم ، ولاسيما في بلدنا العزيز العراق ، حيث إن الباحث يؤكد هنا على أن إشاعة ثقافة التسامح ونشرها وتحويلها من ثقافة

نخبوية ضيقة، خاصة إلى ثقافة مجتمعية واسعة وعامة ، هو من ابرز التحديات على هذا الصعيد (نشر ثقافة التسامح) ، وهو الأمر الذي يتطلب وجود ومتطلبات وآليات حقيقية ومعتبرة ومؤثرة في هذا المجال ولعل من ابرزها ما سيتم التطرق اليه في المطلب الثاني من هذا المبحث، الذي جاء بعنوان (متطلبات وآليات نشر ثقافة التسامح في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م) ٠

المطلب الثاني: متطلبات نشر ثقافة التسامح في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م وآلياتها:

إن من أبرز متطلبات نشر ثقافة التسامح وذلك لتحويلها من ثقافة نخبوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة توجه سلوك الفرد والمجتمع نحو مقتضيات العيش المشترك والاحترام المتبادل ، ولاسيما في بلدنا العزيز العراق الذي هو موضوع البحث في هذا المطلب ، حيث ذهب الباحث إلى تأشير وتحديد العديد من هذه المتطلبات والآليات وذلك على النحو الآتي : –

أولا / حقوق المواطنة وسيادة القانون ٠

ثانياً / مناهج التربية والتعليم ٠

ثالثاً / وسائل الاعلام ٠

رابعاً / إعادة صياغة النسق القيمي والاخلاقي ٠

خامساً / تحقيق العدالة الاجتماعية ٠

أولا : – حقوق المواطنة وسيادة القانون /

إن من أبرز سمات النظام السياسي الحديث ، هي قيامه على أساس قاعدة المواطنة ، التي هي مطلب عام للأفراد قبل كل شيء حيث تتجسد بالتمتع الكامل بالمساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات ، وشعور المواطن واعتزازه بانتمائه الوطني قبل الولاءات الأخرى[٥٥] ٠

لذلك فليس من الغرابة في شيء ، ان تبدو دواعي ترسيخ قيم المواطنة وحقوقها كخيار ومشروع يتم من خلاله قياس دفق المسار في العملية السياسية الجارية اليوم في العراق[٥٦] ٠ حيث إن المواطنة هي الآلية

التي يتم من خلالها وعبرها الحد من الصراعات الاثنية، والعرقية، والاجتماعية، على قاعدة عدم التمييز والمساواة[٥٧].

ولما كانت فاعلية قيم التسامح تبرز في قدرتها على خلق مناخ يستوعب التعدد العرقي والطائفي والديني في أي بلد من بلدان العالم، ولاسيما في العراق، الذي يتميز بهذا التنوع العرقي والديني والطائفي ، حيث ان اشاعة هذه القيم (قيم التسامح)، لا تؤسس للاعتراف بالآخر فقط الذي هو حقيقة التسامح وجوهره ، وانما فضلاً عن ذلك فأنها تسعى لقبول الآخر والاعتراف به وقبول التعايش معه[٥٨] ، ومن هنا تكون حقوق المواطنة أحدى الاسس والآليات والمتطلبات الكفيلة بارساء ثقافة التسامح ونشرها داخل المجتمع العراقي ٠

وفي سياق متصل فان سيادة القانون هو الأساس والآلية الثانية، لإرساء قيم ثقافة التسامح ونشرها وحمايتها، بل لا يمكن للتسامح ان يستمر في تأثيره الاجتماعي مالم يكن هناك قانون يستند إليه ويدافع عن قيمه[٥٩] ٠

ثانياَ : – مناهج التربية والتعليم:

تحتل مناهج التربية والتعليم مكانتاً متميزة وكبيرة على صعيد رسم وتشكيل ملامح شخصية التلميذ العلمية والمعرفية والثقافية والاجتماعية والاخلاقية سواء في بواكير المراحل الدراسية في المدرسة، وكذلك في مراحل الدراسة الأولية في الجامعات المختلفة ٠

وفي هذا السياق فان الباحث يؤكد على أنه من الضرورة بمكان ان تتضمن المناهج الدراسية ، ولاسيما المناهج الدراسية ذات الطبيعة الاجتماعية والفكرية والثقافية ، مفردة التسامح بوصفها أحد المفردات الدراسية الاساسية (والمحورية) المقررة في المنهاج الدراسي العام في مادة (الوطنية) بالنسبة للمدارس.

وإن الباحث يؤكد على أنه من الضرورة بمكان ان تتضمن مادة (حقوق الانسان والديمقراطية) التي يتم تدريسها في الجامعات العراقية المختلفة مفردة (التسامح) ، بوصفها أحد أهم المفردات الأساسية والمحورية في هذه المادة.

حيث تبرز هنا الحاجة الماسة في أن نعلي من شأن الثقافة والمعرفة القادرة على استيعاب الجميع بتنوعاتهم واختلافاتهم الاجتماعية والفكرية[٦٠] ، ولاشك في أن الدور المتميز الموكل للمؤسسات التربوية والتعليمية في هذا المجال هو دور محوري وأساسي في نشر ثقافة التسامح والتثقيف عليها من خلال تكريس مبدأ الاختيار الحر والمتعقل لحياة تتعايش فيها الأنا مع الآخر وتعترف بحريته وحقه في الاختلاف[٦١] .

ثالثاَ: وسائل الاعلام:

لما كانت وسائل الاعلام اليوم تمثل أحد اهم مراكز صناعة الرأي العام وتوجيهه، ولاسيما مع وجود هذه الثورة المعلوماتية في عالم الاتصالات ونقل المعلومات بكافة صورها واشكالها ، بحيث أصبح عالمنا المعاصر والمقبل ، وبحسب (الفن توفلر) يقوم على تقسيم جديد معياره المعلومة، ومن يمتلك صناعتها ويحتكر تقنيتها ، انه تقسيم يقوم على معادلة (من يعلم – من لا يعلم) أو (من يحتكر المعلومة – من يفتقر المعلومة) [٦٢] .

وبذلك يتبين ما لوسائل الاعلام بكافة اشكالها وصورها من دور محوري وكبير في التأثير في صياغة الوعي المجتمعي، وبلورته تجاه قضية معينة سياسية كانت أم اجتماعية أم دينية أم اقتصادية أم ثقافية عامة ، وهنا يبرز الدور المحوري، الذي من المفروض ان تضطلع به وسائل الاعلام في إشاعة ونشر (ثقافة التسامح) وقيمها ودلالاتها السلمية والنبيلة التي تسهم وإلى حد بعيد في حماية النسيج الاجتماعي ، وذلك من خلال اعتماد خطط وبرامج اعلامية هادفة تجعل من ثقافة احترام الرأي والرأي الاخر ومن ثم اعتماد ثقافة الاحترام المتبادل ترسيخها ونشرها، التي هي من اهم مرتكزات عملية نشر (ثقافة التسامح) ، غاية اساسية من رسالتها الاعلامية للجمهور ، وفي هذا الصدد يشير (حسن زعرور) الى أن أحد اسباب العنف المتولد نتيجة الاستخدام الخاطئ للإعلام اللبناني آبان انتهاء الحرب الاهلية في لبنان عام (١٩٩٠ م) ، يرجع الى خلو البرامج التي كان يعرضها التلفزيون اللبناني من اية مادة ثقافية الا ما ندر منها[٦٣].

وفي هذا السياق فان الباحث يؤشر على غياب مماثل للبرامج الثقافية الهادفة والرصينة في معظم وسائل الاعلام والفضائيات العراقية والتي من خلالها يتم تناول قضايا ثقافية تتعلق ببناء الفرد والمجتمع ، لاسيما على مستوى اشاعة ونشر (ثقافة التسامح) ، هذا من جانب ومن جانب آخر فان معظم وسائل الاعلام والفضائيات العراقية اقحمت الفرد والمجتمع في دوامة الخلافات والصراعات والمهاترات السياسية التي يتم طرحها في برامج ذات صبغة سياسية بحته ليس لها أي مدلول أو أثر على مستوى بناء الفرد والمجتمع ثقافياً واجتماعياً واخلاقياً وسلوكياً، والانكى من ذلك فأن جلّ هذه البرامج السياسية يتصدرها أناس ممارسون للسياسة ومنخرطون في السلطة، وهم في الحقيقة مأزومون بها وطارئون عليها ، ومن ثم تنتقل خلافات هؤلاء الساعين للاستحواذ على السلطة لخدمة مصالحهم ومصالح احزابهم الى المجتمع ، وهو الامر الذي يؤجج مظاهر العنف والتعصب والتطرف والغاء الآخر ، لاسيما عندما تتحول الفضائيات ووسائل الاعلام العراقية الى منصات طائفية وحزبية فقط بحيث يصبح لكل منطقة وطائفة لسانها وخطابها الاعلامي الناطق بها ، على حساب حضور الخطاب الوطني الشامل ٠ ففي الوقت الذي من المفترض ان يكون فيه قادة الرأي العام وصناعه هم ذوو العلم والمعرفة والتخصص، والنخب الثقافية الواعية والرصينة فمثل هؤلاء هم الذين يجب التركيز عليهم في عملية بناء الفرد والمجتمع ثقافياً واجتماعياً واخلاقياً وسلوكياً، الا انه يلاحظ على العكس من ذلك، حيث نجد الاخرين هم من يتصدر المشهد في هذا الجانب صناعة الرأي العام وتشكيله وتوجيهه وهنا تبرز المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق وسائل الاعلام العراقية وبمختلف توجهاتها من خلال ابراز هذه النخب العلمية والثقافية المتخصصة والرصينة، وذلك للمساهمة في عملية صناعة الرأي العام وتشكيله وتوجيهه تجاه نشر ثقافة التسامح، حيث ان ما يصدر من خطاب واعٍ ومسؤول من قبل هذه النخب العلمية الثقافية هو المعول عليه في عملية بناء الفرد والمجتمع ثقافياً واجتماعياً واخلاقياً وسلوكياً لاسيما فيما يتعلق بموضوع نشر ثقافة التسامح.

وفي هذا السياق فانه يلاحظ ان وسائل الاعلام المحلية والوافدة قد تحولت إلى مصانع لتشكيل الرأي العام بمختلف اتجاهاته، حيث يذهب بعضها بالمجتمع إلى دائرة القيود النفسية والعاطفية، وبعضها الاخر

تترجم اجندات وخرائط مجتمعية يراد منها وبحسب (نظرية القطيع) ان تتولى أو تسلك سلوكاً يبتغيه من يملك أو يتحكم بهذه القناة أو تلك الامر، الذي من شأنه أنه جعل المشهد العراقي برمته هو بمثابة ساحة للحرب الناعمة بين من يريد هذا أو ذاك، وذلك على مستوى الكتل السياسية والحكومات والاشخاص والتيارات والجهات والاطراف الاقليمية والدولية، كان ومازال الاعلام ووسائله من بين أسهل الطرق للنفاذ الى عملية تشكيل وصناعة الرأي العام بهذا الاتجاه أو ذاك[٦٤]، وهو الأمر الذي أسهم إلى حدً بعيد بغياب، وعدم حضور ثقافة (الحوار) والاحترام المتبادل وثقافة البحث عن المشتركات الوطنية والمجتمعية. ولما كانت وسائل الاعلام والفضائيات العراقية، تتحمل المسؤولية الكبرى في تهيئة الرأي العام العراقي للولوج، الى مرحلة السلم الأهلي والمجتمعي والتنافس السياسي الديمقراطي ، لذلك فان نشر ثقافة التسامح تتطلب من الأعلام ان يؤدي دورا مهماً بنقل الوقائع والصورة الحية بصدق الى المواطنين ، ويكون موضوع الرسالة الاعلامية الجديدة هي الدعوة الى اقامة حوار ثقافي وحضاري بين مكونات واطياف الشعب المختلفة ، بحيث يكون مضمون الرسالة هو الدعوة إلى توثيق الصلات الثقافية وفتح الطريق الى حوار حضاري قائم على أساس احترام وقبول الاخر والاعتراف به وبحقوقه[٦٥]. وهذا ما لم نجده في معظم وسائل الاعلام العراقية اليوم ، بل ان الملاحظ هنا هو أن بعض وسائل الاعلام العراقية أسهمت وبشكل كبير في تأجيج وتجذير الحس الطائفي والمذهبي والعرقي والمناطقي والحزبي ٠٠٠ الخ ، ومن ثم أسهمت في صناعة الراي العام وتوجيهه باتجاه التعصب والتطرف وإلغاء الاخر والعنف والعنف المضاد، الذي انخرطت به كافة الكتل والاحزاب السياسية العراقية، وبشكل يتعدى الثوابت الوطنية والديمقراطية ٠

رابعاً : – إعادة تشكيل النسق القيمي والأخلاقي:

لما كان التسامح هو نتاج اجتماعي انساني يقوم على أساس اعتماد مبادئ الحوار والاحترام المتبادل وقبول الاخر والاعتراف به ، ورفض كلّ اشكال التعصب والاقصاء والغاء الاخر ، وبالتالي ممارسة العنف بأشكاله المختلفة ، لذلك فان التسامح يتطلب تشكيل نسق قيمي واخلاقي جديد يتضمن كل هذه المبادئ والقيم التي من خلالها يمكن اكتشاف فرص كبيرة لنشر ثقافة التسامح وتحويلها من ثقافة نخبوية

خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة ، حيث لا يمكن الحديث عن وجود لـ(ثقافة التسامح) ومتطلبات وآليات نشرها واشاعتها بين الافراد والجماعات وبين شرائح وفئات ومكونات الشعب المختلفة مع وجود نسق قيمي واخلاقي قديم وموروث قائم على العصبية والرفض والاقصاء والعنف واحتكار الحقيقة ، ولعل من أبرز مظاهر هذا النسق القيمي القديم والموروث هو مسألة الارتكان والارتكاز المزمن على منطق العنف لتسوية الخلافات وتصفية الحسابات سواء بين الافراد أم الجماعات العرقية أم الدينية أم المذهبية المختلفة ، وهو الأمر الذي ينعكس وبشكل مباشر على طبيعة علاقة الفرد والجماعة مع السلطة الحاكمة ، لاسيما عند شعوب دول العالم الثالث.

وان بلدنا العزيز العراق ليس استثناء من هذا التصور ، بحيث أصبح الفرد والمجتمع لا يستطيع ان ينفك من عقدة التفاعل والتعامل مع السلطة الحاكمة واحترامها ، الا من خلال هاجس الخوف من هذه السلطة المرتبط بحجم ومقدار العنف الذي تمارسه تجاه الافراد والجماعات ، وبهذا يكون منطق العنف بمثابة نسق قيمي حاكماً على سلوك الافراد والجماعات في علاقاتهم المتبادلة وفي علاقاتهم مع السلطة الحاكمة ، وهو الأمر الذي يقوض إشاعة ثقافة التسامح ونشرها وتحقيق غاياتها.

وانه وفي السياق نفسه (اعادة تشكيل النسق القيمي والاخلاقي) تبرز مشكلة (الولاء القبلي) التي تتميز بها كثير من شعوب دول العالم الثالث ، لاسيما في بلدنا العزيز العراق ، حيث إن الفرد في مثل هذه المجتمعات القبلية يستمد مكانته وقيمته من خلال وجود قبيلته ، ومن خلال موقعه في هذه القبيلة ، وعلى هذا الأساس يستطيع الفرد ان يتحرك داخل الوسط الاجتماعي العام الذي يعيش فيه ويتعامل معه ، لذلك فان ولاء الفرد في مثل هذه المجتمعات القبلية هو أولاً لعشيرته وقبيلته قبل كل شيء[٦٦]، وهنا مكمن الخطر وذلك عندما تتقاطع الولاءات ويخيَّر الفرد بين الولاء لعشيرته أو الولاء للدين أو القانون أو الوطن ، فما هو الموقف في مثل هذه الحالات وكيف يكون التصرف؟[٦٧] .

وفي هذا السياق فان الباحث يشير إلى ان النظام الاجتماعي (القبلي العشائري) الموجود في العراق يستطيع إعادة انتاج نفسه وحضوره بطريقة أو بأخرى بحيث يتساوق ويتماهى مع طبيعة النظام السياسي

القائم ، سواء كان نظام دكتاتوري أم ديمقراطي، ومن ثم فان النظام الاجتماعي الذي يقوم عليه النظام السياسي في العراق وفي كل الاحوال هو النظام الاجتماعي القبلي ، وهذا من شأنه ان يجذر ويزيد من حالة التعصب القبلي التي هي على النقيض من ثقافة التسامح ومتطلبات وآليات نشرها واشاعتها.

وفي السياق نفسه (اعادة تشكيل النسق القيمي والثقافي) فان الباحث يشير الى ضرورة تشخيص مسألة (احتكار الحقيقة ومحاولة الانفراد بها) وبحثها ودراستها ، التي يطرحها بعضهم من مختلف الاتجاهات والتيارات الدينية والفكرية والثقافية والسياسية ٠٠ الخ ، ذلك ان مسألة محاولة اكتشاف ومعرفة الحقيقة هو أمر متاح للجميع ، ولاسيما أصحاب العقول المتنورة ، ولا يمكن لأحد ما ان يدعي معرفته لهذه الحقيقة أو تلك واحتكار معرفته بها ، لان هذا من شأنه ان يدخل شرائح الشعب المختلفة وفئاته ومكوناته في دائرة التصنيف والاحكام المسبقة ، وبذلك تسود أجواء التشنج والخصام ، وحينما تتضخم مسائل الخلاف يبدأ الناس بتصنيف بعضهم بعضاً تصنيفاً حاداً وقاسياً ، وبذلك يصدرون على بعضهم البعض احكاماً غيابية قاسية ، فهذا كافر ، وهذا مشرك ، وهذا مبتدع ، وهذا فاسق ، وهذا رافضي ، وهذا علماني، وهذا عميل ٠٠ الخ[٦٨]، وهذا هو التطرف والتعصب بعينه الذي سيكون احد اهم دوافع ومسببات العنف ، وهذا كله على النقيض من محاولة نشر واشاعة (ثقافة التسامح) وتحقيق مضامينها.

خامساً : – تحقيق العدالة الاجتماعية:

لاشك في ان تحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد والجماعات والمكونات ، وذلك على المستويات الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية ٠٠ الخ ، يعد أحد أهم مرتكزات عملية اشاعة (ثقافة التسامح) ونشرها ، حيث إن العدالة بكافة صورها تعدّ هي المعبر في عملية اشاعة (ثقافة التسامح) ونشرها ، فلا صيانة لمقدسات الانسان ، ولا محافظة لمكتسباته المادية والمعنوية ، بدون عدالة تصون كل هذه المكتسبات والمنجزات ، وتحول دون التعدي عليها من أي طرف كان أو أية جهة كانت ، ذلك أن العدالة كقيمة ومقتضيات ولوازم ، هي التي تقود الانسان إلى تجاوز كل الانانيات وتخطي كل

العصبيات، التي تفضي إلى العسف والجور[٦٩] ، الأمر الذي من شأنه ان يسهم وبشكل كبير الى الحيلولة دون نشر (ثقافة التسامح) وإشاعتها وتحقيق مضامينها .

الخاتمة:

من خلال بحث موضوع (دور ثقافة التسامح في تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م) ودراسته وما تضمنه هذا الموضوع من مضامين وابعاد ودلالات، وذلك على مستوى التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفردة (التسامح)، وكذلك على مستوى بحث الدلالات، التي يحملها ويتضمنها هذا المصطلح (التسامح)، بوصفه من بين أبرز الافكار والرؤى والتصورات التي أسهمت في الانتقال بالمجتمعات من حالة التعصب والكراهية والتطرف والعنف والعنف المضاد والغاء الآخر، الى حالة من الاخاء والسلام والاحترام المتبادل فضلاً عن بحث موضوع الجذور الفكرية للتسامح وذلك على وفق المنظور الغربي، وهو الأمر الذي مثل مدخلاً منهجياً وموضوعياً لبحث موضوع (العلاقة بين نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م) ودراسته وبالشكل الذي تتحول فيه هذه الثقافة من ثقافة نخبوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة ، وذلك من خلال اعتماد آليات علمية وواقعية محددة وقابلة للتطبيق لنشر هذه الثقافة (ثقافة التسامح) بين المكونات والاطياف والاوساط والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة في بلدنا العزيز العراق لاسيما بعد التحولات والمغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية (الفكرية) الكبيرة التي برزت بعد عام ٢٠٠٣م، التي أشرت والى حدً بعيد على غياب وعدم حضور لـ(ثقافة التسامح) وذلك على مستوى الافراد والجماعات، وعلى مستوى المكونات والأطياف والشرائح والفئات المختلفة في المجتمع العراقي، وهو الأمر الذي أسهم والى حد بعيد في وجود حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في بلدنا العزيز العراق، الذي يتميز بالتنوع الديني والعرقي والمذهبي والطائفي والثقافي والسياسي، حيث خلص الباحث الى ضرورة ايجاد وتوفير متطلبات واعتماد اليات علمية وواقعية محددة قابلة للتطبيق، وذلك للشروع بعملية نشر ثقافة التسامح في العراق وهو الامر الذي من شأنه ان يحقق متطلبات ومقتضيات السلم الاهلي والمجتمعي في

بلدنا العزيز، وذلك على مستوى الحاضر والمستقبل وبناء على ما تقدم خلص البحث إلى العديد من الاستنتاجات المتعلقة بهذا الموضوع وهي كالآتي:

١- إنّ فكرة التسامح هي قيمة عليا تتضمن دلالات وابعاد فكرية وثقافية وانسانية واخلاقية مدنية وحضارة شاملة.

٢- إنّ فكرة التسامح بوصفها قيمة عليا هي المرتكز الاساس لكافة المجتمعات للخروج من دوام التعصب والكراهية والتطرف والغاء الآخر والعنف والعنف المضاد ومن ثم الدخول الى عالم رحب من الحرية والاخاء والسلام والاحترام المتبادل.

٣- إنّ عملية نشر ثقافة التسامح والعيش المشترك في المجتمع العراقي بشكل عام هي الامكانية الوحيدة التي تمكننا من ضبط اختلافاتنا وتبايناتنا الداخلية بكل تشعباتها وعناوينها الدينية والمذهبية والعرقية والطائفية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

٤- إنّ من بين أبرز الأسباب في وجود حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م هو غياب وعدم حضور لثقافة التسامح بين المكونات والاطياف والاوساط والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة.

٥- إنّ توفير متطلبات واعتماد آليات علمية وواقعية محددة قابلة للتطبيق، وذلك للشروع بعملية نشر ثقافة التسامح في العراق من شأنه ان يحول هذه الثقافة من ثقافة نخبوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة، وهو الأمر الذي يسهم والى حد بعيد في تحقيق السلم الاهلي والمجتمعي في العراق وصولاً إلى تحقيق حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

٦- إنّ الدراسات والبحوث التي تعنى ببحث ودراسة العلاقة بين نشر ثقافة التسامح وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي من الاهمية بمكان، بحيث إنها أصبحت ضرورة ومتطلب اساسي من متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في كل دولة من دول العالم.

الهوامش:

١ مجموعة باحثين: المعجم الوجيز، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم المصرية، ١٩٩٤)، ص٢١٠.

٢ مجموعة باحثين: المعجم الوسيط، ج١-٢، (بيروت: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠٨م)، ص٢٧٨-٢٧٩.

٣ جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري: لسان العرب، مج٥-٦، ط٦، (بيروت: دار الصادر، ٢٠٠٤م)، ص٢١٩.

٤ الفيروز ابادي: القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، ط٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م)، ص٤٦.

٥ سورة البقرة: الاية ٢٣٧.

٦ سورة الشورى: الاية ٤٠.

٧ سورة البقرة: الاية ١٠٩.

٨ سورة الحجر: الاية ٨٥.

٩ سورة الزخرف: الاية ٩.

١٠ سورة الجاثية: الاية ١٤.

١١ سورة البقرة: الاية ٢٦٣.

١٢ سورة الشورى: الاية ٣٧.

١٣ الشيخ الطوسي: تهذيب الأحكام، ط٤، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٦هـ)، ص٣٠٤.

١٤ المصدر نفسه، ص٣١٢.

١٥ الامام علي بن ابي طالب(ع) نهج البلاغة: شرح علي محمد علي دخيل، ط١٠، (بيروت: دار المرتضى، ٢٠١١م)، ص٥٤١-٥٤٢.

١٦ ابن شهر اشوب: مناقب آل ابي طالب، ج٣، (النجف الاشرف: المكتبة الحيدرية، ١٣٧٦هـ)،ص٣٣٧.

١٧ محمد محفوظ واخرون: التسامح وجذور اللاتسامح، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

١٨ المصدر نفسه، ص١٨٣-١٨٤.

١٩ ماجد الغرباوي: التسامح ومنابع اللاتسامح، فرص التعايش بين الاديان والثقافات، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٦)، ص١٧.

٢٠ عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥)، ص٥٥.

٢١ خالد قطب واخرون: التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والاداب، ٢٠٠٧)، ص١٣.

٢٢ محمد محفوظ: في معنى التسامح، التسامح وافاق السلم الاهلي، بحث منشور ضمن كتاب التسامح وجذور اللاتسامح، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥)، ص١٩٠.

٢٣ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢٤ محمد محفوظ: التسامح وقضايا العيش المشترك، ط٢، (بيروت: المركز الاسلامي الثقافي، ٢٠١٢)، ص٧.

٢٥ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

٢٦ محمد محفوظ: اتسامح وقضايا العيش المشترك، مصدر سبق ذكره، ص٨.

٢٧ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢٨ محمد اركون: اين هو الفكر الاسلامي المعاصر، ترجمة وتعليق هاشم صالح، ط٤، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠)، ص١١٣.

٢٩محمد اركون: مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

٣٠ جابر عصفور: عن التسامح، بحث منشور في مجلة دبي الثقافية، العدد ٢٥، (دبي: مجلة دبي الثقافية، ٢٠٠٧)، ص٤.

٣١ نقلاً عن: عبد الرحمن بدوي: مقدمة كتاب رسالة في التسامح لجون لوك، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٦)، ص٤٧.

٣٢ نقلاً عن: عبد الرحمن بدوي: مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

٣٣ نقلاً عن: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣٤ نقلاً عن: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٣٥ ستيفن م ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: د.فريال حسن خليفة، ج١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨)، ص٥٥.

٣٦ ستيفن م ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٣٧ للمزيد ينظر: مقدمة عبد الرحمن بدوي لكتاب رسالة في التسامح لجون لوك، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

٣٨ ستيفن م ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٣٩ المصدر نفسه، ص٦٢.

٤٠ ستيفن م ديلو: التفكير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

٤١ عبد الرحمن بدوي: مقدمة كتاب رسالة في التسامح لجون لوك، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

٤٢ فولتير: قول في التسامح، ترجمة وتعليق سعيد بنكراد، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٥)، ص٥.

٤٣ المصدر نفسه، ص٥٧.

٤٤ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤٥ فولتير: قول في التسامح، مصدر سبق ذكره، ص٥٧-٥٨.

٤٦ المصدر نفسه، ص٥٨.

٤٧ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٤٨ المصدر نفسه، ص٥٣.

٤٩ فولتير: قول في التسامح، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

٥٠ ستيفن م ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

٥١ رجاء العتيري عزوز: بحث منشور في كتاب التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ٢٠٠٧)، ص٨١.

٥٢ رجاء العتيري عزوز: مصدر سبق ذكره، ص٨١.

٥٣ محمد محسن الزراعي: الانسانية وثقافة التسامح، بحث منشور في كتاب التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٢.

٥٤ تغريد عبده الحجلي: مقال منشور على موقع الانترنت http://tfpb.org/old/٢page.

٥٥ حسين عبيد: المجتمعات المتعددة، الاقليات واشكالية التعايش، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٤)، ص٢٥٦.

٥٦ مجموعة مؤلفين: المواطنة والهوية العراقية، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ٢٠١١)، ص٢١.

٥٧ للمزيد حول حوق المواطنة وفق المفهوم المعاصر ينظر: المصدر نفسه، ص٧٥-٨٣.

٥٨ ماجد الغرباوي: التسامح ومنابع اللاتسامح، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

٥٩ المصدر نفسه، ص١١٠.

٦٠ محمد محفوظ: في معنى التسامح، التسامح وافاق السلم الاهلي، بحث منشور في كتاب التسامح وجذور اللاتسامح، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

٦١ محمد حسين الزراعي: الانسانية وثقافة التسامح، بحث منشور في كتاب التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٩.

٦٢ عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض: موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٧١٠.

٦٣ للمزيد عن دور وسائل الاعلام في تحقيق السلم الاهلي ينظر: حسن زعرور: وسائل الاعلام اللبنانية من الحرب الى السلم الاهلي، دراسة اعلامية منشورة في مجلة العرفان، العدد ٣-٤، مجلد ٧٨، (بيروت: مجلة العرفان، ١٩٩٤)، ص٥٨-٦٦.

٦٤ مجموعة باحثين: المواطنة والهوية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

٦٥ حسن زعرور: وسائل الاعلام اللبنانية من الحرب الى السلم الاهلي، دراسة اعلامية منشورة في مجلة العرفان، العدد ٥-٦، مجلد ٧٨، (بيروت: مجلة العرفان، تموز آب ١٩٩٤)، ص٣٤.

٦٦ ماجد الغرباوي: التسامح ومنابع اللاتسامح، مصدر سبق ذكره ص٣٢.

٦٧ ماجد الغرباوي: التسامح ومنابع اللاتسامح، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٦٨ حسن موسى الصفار: التسامح وثقافة الاختلاف، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٢)، ص١١٣.

٦٩ محمد محفوظ: في معنى التسامح : التسامح وآفاق السلم الاهلي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

١- ابن شهر اشوب: مناقب آل ابي طالب، ج٣، (النجف الاشرف: المكتبة الحيدرية، ١٣٧٦هـ).

٢- تغريد عبد الحجلي: مقال منشور على موقع الشبكة العالمية (الانترنت) http://tfp.org/old/٢page.

٣- جابر عصفور: عن التسامح، بحث منشور في مجلة دبي الثقافية، العدد ٢٥، (دبي: مجلة دبي الثقافية، ٢٠٠٧م).

٤- جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري المصري الافريقي: لسان العرب، مج٥-٦، ط٦، (بيروت: دار الصادر، ٢٠٠٤م).

٥- حسن زعرور: وسائل الاعلام اللبنانية من الحرب الى السلم الاهلي، دراسة اعلامية منشورة في مجلة العرفان، العدد ٣-٤، مجلد ٧٨، (بيروت: مجلة العرفان، ١٩٩٤).
٦- حسن موسى الصفار: التسامح وثقافة الاختلاف، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٢م).
٧- حسين عبيد: المجتمعات المتعددة، الاقليات واشكالية التعايش، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٤م).
٨- خالد قطب واخرون: التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والاداب، ٢٠٠٧م).
٩- رجاء العتيري عزوز: الحوار والتسامح، بحث منشور في كتاب التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، (قرطاج: المجمع التونسي للعلوم والاداب والفنون، بيت الحكمة، ٢٠٠٧م).
١٠- ستيفن م ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة د. فريال حسن خليفة، ج١، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨م).
١١- الشيخ الطوسي: تهذيب الاحكام، ط٤، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٦هـ).
١٢- عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥م).
١٣- عبد الرحمن بدوي: مقدمة كتاب رسالة في التسامح لجون لوك، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٦م).
١٤- عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض: موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م).
١٥- فولتير: قول في التسامح، ترجمة وتعليق سعيد بنكراد، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٥م).
١٦- الفيروز ابادي: القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، ط٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م).
١٧- ماجد الغرباوي: التسامح ومنابع اللاتسامح ، فرص التعايش بين الاديان والثقافات، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٦م).
١٨- مجموعة باحثين: المعجم الوجيز، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم المصرية، ١٩٩٤م).
١٩- مجموعة باحثين: المعجم الوسيط، ج١-٢، (بيروت: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠٨م).
٢٠- مجموعة مؤلفين: المواطنة والهوية العراقية، (بيروت: بيان للنشر والتوزيع والاعلام، ٢٠١١م).
٢١- محمد أركون: اين هو الفكر الاسلامي المعاصر، ترجمة وتعليق هاشم صالح، ط٤، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠م).
٢٢- محمد محسن الزراعي: الانسانية وثقافة التسامح، بحث منشور في كتاب التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، (قرطاج: المجتمع التونسي للعلوم والاداب والفنون، بيت الحكمة، ٢٠٠٧م).

٢٣- محمد محفوظ: التسامح وقضايا العيش المشترك، ط٢، (بيروت: المركز الاسلامي الثقافي، ٢٠١٢م).
٢٤- محمد محفوظ: في معنى التسامح وافاق السلم الاهلي، بحث منشور ضمن كتاب التسامح وجذور اللاتسامح، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥م).
٢٥- نهج البلاغة للامام علي بن ابي طالب(ع): شرح علي محمد علي دخيل، ط١٠، (بيروت: دار المرتضى، ٢٠١١م).